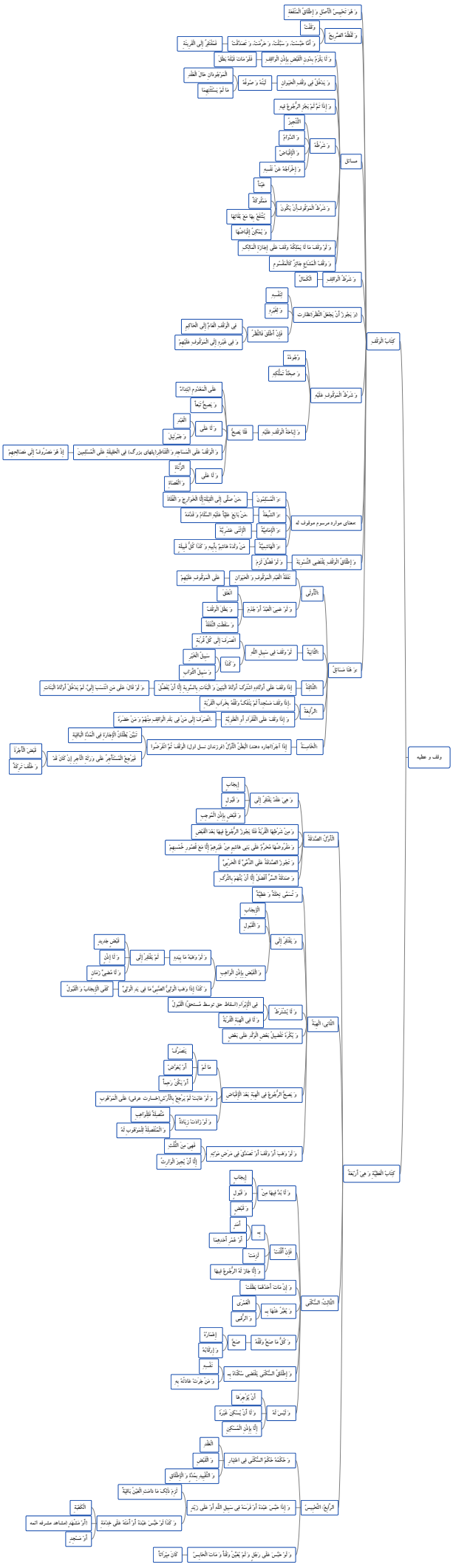
وقف و عطيه
كتاب الوقف
و هو تحبيس الأصل و إطلاق المنفعة
مسائل
و شرطه الواقف
الكمال
و شرطه التنجيز
و التراخي
و الإقباض
و إخراجه عن نفسه
و شرط الموقوف عليه
وجوده
و صحة تملكه
و إباحة الوقف عليه
فلا يصح
على المعدوم ابتداء
و يصح تبعاً
و لا على الحمل
و جبريل
و الوقف على المساجد و القناطر(بفتحها بمدينة بزرگ) في الحقيقة على المسلمين
إذ هو مصروف إلى مصالحهم
و لا على الزكاة
و الضحايا
و معنى موارد مرسوم موقوف له
من المسلمين
من صلى إلى القبلة(إلى الخوارج و القدرية
من السبعة
من باينه عليه السلام و قدمه
من الإمامية
الإثنى عشرية
من الفاطمية
من ولدته فاطمة بأبيه و كذا كل قبيلة
و إطلاق الوقف يقتضي التسوية
و لو تفاضل لزم
و هذا مسائل
تلفت العين الموقوف و الحيوان
على الموقوف عليهم
الأولى
الحق
و لو عمي العبد أو جذم
و بطل الوقف
و سقطت النفقة
الثانية
لو وقف في سبيل الله
الصرف إلى كل قربة
سبيل الخير
و كذا
و سبيل الثواب
الثالثة
إذا وقف على أولاده اشترك أولاد البنين و البنات بالسوية إلا أن يفضل
و لو قال على من انتسب إلي لم يدخل أولاد البنات
الرابعة
إذا وقف مسجداً ثم بنكسا وقله بخراب القرية
و إذا وقف على الفقراء ثم الظهرية
الصرف إلى من في بلد الواقف منهم و من حضره
الخامسة
إذا آجر داره مدة الحبل الأول اورزمان سال اول الوقف ثم القرض
تبين بطلان الإجارة في المدة الباقية
فيرجع المستأجر على ورثة الآجر إن كان قد
قبض الأجرة
و خلف تركة
كتاب الهبة و هي أربعة
الأول الصدقة
و هي عقد يفتقر إلى
إيجاب
و قبول
و قبض بإذن المتوجب
و من شرطها القربة فلا يجوز الرجوع فيها بعد القبض
و مقرونها محرماً على بني هاشم من قريبهم إلا مع تضرر خمسهم
و تجوز الصدقة على الذمي لا الحربي
و صدقة السر أفضل إلا أن يتهم بالترك
و تسمى هبة و عطية
الثاني الهبة
الإيجاب
و القبول
و يفتقر إلى
و لو رهنه ما يبيعه
و القبض بإذن الواهب
و كذا إذا وهب الوالي الصبي ما في يد الولي
و لا يشترط
في الإزار السفاط حق توسط مستحق القبول
و لا في الهبة القربة
و يكره تفضيل بعض الولد على بعض
الثالث العمرى
و الرقبى
و هما أن يقول
أعمرتك
أرقبتك
أو يكون رجعاً
و لو غابت لم يرجع بالأرش(خسارت عرفي) على المرهوب
نفقة فطرتها
و لو زادت زيادة
و المتصلة للموهوب له
فهي من الثلث
و لو وهب أو وقف أو تصدق في مرض موته
إلا أن يجيز الوارث
الرابع التحبيس
و إذا حبس عبده أو فرسه في سبيل الله أو على زيد
و كذا لو حبس عبده أو أمته على خدمة
الكفالة
أو مشهم إمتاعه مشرك اليه
أو مسجد
و لو حبس على رجل و لم يعين وقتاً و مات الحابس
كان ميراثاً
الثالث السكنى
و إن مات أحدهما بطلت
و إطلاق السكنى يقتضي سكناه به
و كل ما صح رقبته
صح
إعارته
و إجارته
نفسه
و من جرت عادته به
و ليس له
أن يؤجرها
و لا أن يسكن غيره
إلا بإذن المسكن
و حاكمه حكم المسكن في اختيار
الظئر
و القيض
و التقييد بمدة و الإطلاق
لزم بالك ما دامت العين باقية
و إن أطلق فالظئر
في الوقف العام إلى الحاكم
و في غيره إلى الموقوف عليهم